(الاسكوا) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السياسة الاجتماعية المتكاملة في السودان

موجز مشروع وخلاصة التقدم

خلفية

تعمل شعبة التنمية الاجتماعية (في الاسكوا)، مع حكومات الدول الأعضاء على زيادة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية من خلال السياسات العامة. وتنظر الى السياسة الاجتماعية على أنها تذهب الى أبعد من تقديم خدمات تقليدية. فالسياسة الاجتماعية المتكاملة تُعنى بالمساواة، وتكافؤ الفرص والعدالة وحقوق الإنسان وهو ما يجب ان تتضمنه كل سياسة عامة وكل برنامج.

ومشروع السياسة الاجتماعية المتكاملة يسلط الضوء على عملية مأسسة السياسة الاجتماعية في الإطار الوطني. وهو يوثق وينشر ممارسات جيدة ودروس مستخلصة للحكومات والأطراف المعنية في المنطقة للاستفادة من التجربة العالمية في صياغة وتطبيق السياسة الاجتماعية.

المبادرة السودانية

بدأت الاسكوا مؤخراً مشروعاً في السودان وذلك بالتعاون المباشر مع وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في افريقيا (ECA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الـ (UNDP). واستجابة لطلب رسمي من الحكومة السودانية، ساعدت الاسكوا على تصميم مشروع لتطوير "رؤية" للسياسة الاجتماعية في السودان.

يتضمن المشروع آلية للمشاورات والحوار بين أكثرية المعنيين في السودان للتعرف على التحديات التي تواجه العدالة الاجتماعية وللوصول الى نوع من التوافق للمضي الى الأمام من خلال تطوير الملامح القطرية للسياسة الاجتماعية في السودان، ومن المؤمل حضور ومساهمة مختلف الأطراف من كافة أنحاء البلاد للمشاركة في هذا النقاش. والمقصد الأولي للتقرير الوطني هو تصويب النقاش والمشاورات حول الخيارات الاستراتيجية وتحديد مسارات صياغة السياسة الاجتماعية المؤاتية.

لقد تم حتى الآن عقد إجتماعين (عصف ذهني) لخبراء وطنيين للنظر في السياسات الاجتماعية المتكاملة، عُقد الأول في الخرطوم بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ والثاني في جوبا بتاريخ ٢٥ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ضم هذان الاجتماعان الخبراء والمسئولين الحكوميين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية وخبراء من السودان. وقد حضر الاجتماعين مسؤولون رفيعو المستوى من الاسكوا. وقد اعطى الاجتماع فرصة للشركاء في السودان للتفكير بإبداع وحرية حول تحديات وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً في ضوء اتفاقيات السلام الأخيرة بين الشمال والجنوب. ومن المتوقع الانتهاء من المسودة الأولية للتقرير الوطني بحلول الشهر الحالي.

نظرة الى المستقبل

تشكل المسودة الأولية للتقرير الوطني موضوع اجتماع الخبراء الذي يُعقد يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث سيتم مناقشته والتعليق عليه. ويعتبر اجتماع الخبراء هذا اجتماعا تقنيا لحوالي ٢٠ الى ٢٥ خبير سيساهمون بدراسة التقرير بشكل تقني والإمعان في مدى تماسكه وقبوله. وستدخل مساهمتهم هذه في التقرير النهائي المتوقع جهوزيته بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وسيكون اجتماع الخبراء كذلك فرصة لمراجعة التقرير الوطني والاتفاق عليه ومتابعته فيما بعد، بما يتضمن عقد مؤتمر وطني عن السياسة الاجتماعية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

ومن المتوقع ان يحضر المؤتمر الوطني، المنوي عقده في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨، تشكيلة واسعة من الممثلين عن جميع الأطياف السياسية والاجتماعية في السودان. ويُعد المؤتمر الوطني ذروة العملية الحوارية للوصول الى توافق حول توصيات واضحة لصانعي السياسة الاجتماعية، وآلية لتطويرهذه السياسة. في جميع مراحل التقرير، ستعمل الاسكوا مع الحكومة السودانية، ومع وكالات الأمم المتحدة المختلفة في السودان ومع أطراف سودانية أخرى لتطويروتحقيق المبادرة المتكاملة للسياسة الاجتماعية.